جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ قسم العلوم الاقتصادية	السنة: أولى ماستر اقتصاد نقدي وبنكي. المقياس: قانون النقد والقرض. الاستاذة: د. أمال بوسواك
التاريخ: 23/01/2022 التوقيت: من 11.30- الى12.30	امتحان السداسي الأول. السنة الجامعية:2021/2022.
الاسم واللقب:	الفوج:

السؤال الأول: حدد مهام السلطات المسؤولة على النقد والقرض قبل وبعد الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 أوت2003 والمتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم لقانون 90/10: (06 نقاط).

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

السؤال الثاني:وضح أهم الشروط التي وضعت لنجاح تطبيق الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 أوت2003 والمتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم لقانون 90/10: (06 نقاط)

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

السؤال الثالث:على ضوء التعديلات المتتالية على قانون النقد والقرض 90/10، قدم مقترحا لتغطية أهم نقاط الضعف في قانون النقد والقرض الجزائري (الاجابة خلف الورقة...08 نقاط).

الإجابة النموذجية

السؤال الأول: حدد مهام السلطات المسؤولة على النقد والقرض قبل وبعد الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 أوت2003 والمتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم لقانون 90/10: (06 نقاط).

الأمريةالصادرة في **2003** تحصر هذه السلطة في هيئتين هما:

-وزارة المالية: تتمثل مهام وزارة لمالية في وضع سياسة نقدية علىمستوى الحكومة وبالتحديد الوزارة المكلفة بالمالية الوصية على النظام البنكي والمالي. وعلى مستوى وزارة توجد مديرية الخزينة التي تعد الإدارة المكلفة بشؤونالبنوك والشؤون المالية.

-بنك الجزائر :يعمل تحت وصاية وزارةالمالية ، محافظ البنك ، وثلاث مساعديه يعينون من طرف رئيس الجمهورية . يتلقى منطرف الدولة الإشراف على العملة والقرض وعلى هذا الاساس فهو مسئول على السير الحسنللعملة القرض . ويشارك في هذا الأساس في تحضير ووضع سياسة تخص المالية والنقدالمقررة من الحكومة بوظيفته هذه فان **البنك الجزائر يمثل:**

***هيئة الإصدار** وهوبهذا الأساس الهيئة الوحيدة المكلفة بإصدار النقود التي تعتمد كنقود قانونية

، وهويراقب و ينظم الكتلة النقدية و يدير احتياطي الصرف للبلاد و يسوي العلاقات ما بينالدينار والعملات الأجنبية.

*هو بعد ذلك **بنك الدولة** فهو يقوم بنفس الدور الذيتقوم به البنوك اتجاه زبائنها.

-فهو يعطيها القروض و يمسك الحساب الجاريللخزينة ويقوم لحسابها بكل عمليات الصندوق.

*وهو أخيرا **بنك البنوك** لأنه يمولالبنوك في حدود السياسة النقدية والقرض.

السؤال الثاني:وضح أهم الشروط التي وضعت لنجاح تطبيق الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 أوت2003 والمتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم لقانون 90/10: (06 نقاط)

-الاعتماد على التكوين والسماح للقدرات والكفاءات التي يحوزها بنك الجزائرعلى البروز؛

- ضرورة توافر نظام معلومات فعال يستند إلى عملية تحويل كفؤة سريعة ومؤمنة للمعلومات؛

- العمل على تمويل الاقتصاد بواسطة موارد السوق والتي تتطلب نظاما بنكيا قويا وبعيدا عن كل الضغوط.

*تدعيم التشاور التنسيق ما بين البنك الجزائري و الحكومة بما يتعلق بالجانب المالي وذلك:

-إثراء مضمون وشروط التقارير الاقتصادية، المالية، وتسيير بنك الجزائر؛

-إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر / ووزارة المالية لتسيير الحقوق والدين الخارجي؛

-تمويل إعادة البناء الناجمة عن الكوارث التي تقع للبلد؛

-انسياب أحسنللمعلومات المالية و ضمان مالي أفضل للبلد.

السؤال الثالث:على ضوء التعديلات المتتالية على قانون النقد والقرض 90/10، قدم مقترحا لتغطية أهم نقاط الضعف في قانون النقد والقرض الجزائري (الإجابة خلف الورقة...08 نقاط).

المقترح يتضمن ثلاثة مستويات :

التركيز على أهم نقاط القوة في قانون النقد والقرض 90/10 و اغتنام الفرص المتاحة للتطبيق الجيد وأخيرا مواجهة التحديات الداخلية الخارجية.

أولا: التركيز على أهم نقاط القوة في القانون :

- رد الاعتبار لبنك الجزائر (من خلال إعادة تنظيمه، توضيح مكانته في النظام المالي والمصرفي)؛
- تقليص صلاحيات الخزينة العمومية(إحداث العملة ومنح القروض خاص ببنك الجزائر فقط)؛
- رد الاعتبار للعملة الوطنية؛
- إستعادة البنوك لمكانتها ووظائفها التقليدية؛
- إلغاء مبدأ التخصيص البنكي؛
- المساهمة في تطهير الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية؛
- تحسين العلاقة بين البنوك والمؤسسة وتسيير جيد للمخاطر؛
- إنشاء سوق لأوراق المالي.
- الانفتاح على العالم الخارجي(فتح فروع لبنوك أجنبية،المنافسة....)؛
- تحويل رؤوس الأموال؛
- تطوير عمليات التجارة الخارجية(القرض المستندي).

ثانيا:اغتنام الفرص المتاحة للتطبيق الجيد لقانون النقد والقرض.

- **1- فرص التحول النقدي:** فلقد أصبحت الحاجة ملحة وضرورية لإجراء مراجعة جذرية للنصوص القانونية التي تحكم النشاط البنكي في الجزائر، على الوجه الذي يتناسب مع

التطورات الحاصلة على الصعيد الداخلي والخارجي، بما يسمح للبنوك من أداء دورها بفعالية وما يسمح للسلطات النقدية بصرامة أكبر واستقلالية أوسع.

- **2- الفرص الاقتصادية:** تعتبر البنوك مؤسسات تقوم بوظيفة الوساطة المالية وتلعب دورا هاما في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول والبلدان، ونظرا لحساسية هذا الدور فإن أي إصلاح اقتصادي لا يكتمل ما لم يواكبه إصلاح في الجهاز البنكي والمالي بما يسمح من تمكين البنوك من أداء دورها كاملا في تجميع الموارد وتخصيصها نحو المشاريع والأنشطة الاقتصادية بفعالية، ومن المعلوم أنه كلما زادت كفاءة القطاع البنكي وتحسين دوره في مجال الوساطة المالية كلما انعكس ذلك إيجابيا على الوضع الاقتصادي بشكل عام.
- **3- الفرص التقنية والتكنولوجية:** ترتبط هذه الدوافع بالتطورات النقدية التي حدثت في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوظيفها في مجال الصناعة البنكية، والتوسع في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية، وتحديث أنظمة الدفع والربط الشبكي بين البنوك وإدخال أنظمة المقاصة الإلكترونية.

ثالثا: مواجهة التحديات التي تواجه تطبيق قانون النقد والقرض.

لقد نتج عن الإصلاحات البنكية التي باشرتها السلطات النقدية الجزائرية في الفترات السابقة عدة سلبيات أثرت على الجهاز البنكي الجزائري من حيث الأداء وكذا نوعية وجودة الخدمات المقدمة، ويمكن إيجاز أبرز هذه السلبيات فيما يلي:

- **1- فقدان البنوك لوظيفتها الأساسية:** حيث فقدت البنوك التجارية الجزائرية وظيفتها الأساسية والمتمثلة في الائتمان، وعمليات الصرف الأجنبي وإصدار أسهم الشركات، والحسابات المصرفية،...، وغيرها، وذلك بسبب نمط التمويل المطبق الذي يتم على أساس تقديم ملف إلى وزارة التخطيط بغرض الدراسة، الأمر الذي يستغرق وقتا طويلا مع احتمال الرفض المطلق، مما جعل البنوك لا تخشى ضياع الأموال مادامت ملكيتها تعود للدولة، فتحولت البنوك التجارية إلى غرف لتسجيل ومحاسبة التدفقات المالية لتمويل الاستثمارات العمومية.
- **2- زيادة الإصدار النقدي:** لكي تؤدي النقود وظيفتها على أحسن وجه يجب أن تتوفر بالكميات المناسبة، غير أنه في الجزائر توجد نقود دون أن يكون لها مقابل حقيقي من السلع والخدمات، وهذا يعني أن نمو الاقتصاد الوطني لا يتناسب مع تزايد الكتلة النقدية، وهذا ما أدى إلى بروز خلل واضح بين نمو الكتلة النقدية ونمو الاقتصاد الوطني، ويعود ذلك بالأساس إلى فقدان البنك المركزي لوظيفته الأساسية والمتمثلة في تسيير السياسة النقدية بما يتماشى وأهداف التنمية، حيث أصبحت وظيفته الأساسية تنحصر في الإصدار النقدي، وهذا راجع بالأساس إلى إشكالية اكتناز الخواص للأموال، الأمر الذي وضع الجهاز البنكي في حالة عجز عن جلب وتحصيل النقود المتداولة خارج البنوك، وهكذا توجب على البنك المركزي الجزائري إصدار نقود جديدة لتمويل الاستثمارات المخططة.
- **3- إهمال تعبئة الادخار الخاص:** أصبح الاستثمار العمومي منذ سنوات 1970 يمثل الاستثمار الرئيسي في الجزائر نتيجة لزيادة الموارد البترولية، وميزانية الدولة، واللجوء إلى القروض الخارجية، بالإضافة إلى زيادة إصدار النقود، هذه العوامل كلها أدت إلى تهميش وإهمال الادخار الخاص، وهذا ما أدى إلى:
- - زيادة معدلات الاكتناز سنة بعد سنة، حتى أصبح يشكل قوة نقدية وقدرة شرائية مكتنزة في أيدي الجمهور، مما دفع بهم إلى شراء أي منتوج مفقود في السوق عند ظهوره في مدة قصيرة.

- - أدى الخلل البنكي والمالي إلى خلل مستمر في سوق الخيرات وفقدان السلع وارتفاع في أسعارها، وبروز سوق سوداء للصرف، وسوق سوداء للسلع بمختلف أنواعها.
- **4- سوء تسيير الجهاز البنكي الجزائري:** حيث كان الجهاز البنكي الجزائري يفتقد إلى المعايير المتعلقة بالمردودية المالية ويتجلى ذلك خاصة من خلال النقاط التالية:
- - ضعف تسيير الموارد البشرية؛
- - غياب التنسيق بين الجهاز البنكي وما يتطلبه من كفاءات ومراكز بحث وتكوين وجامعات ومعاهد.
- - غياب الرقابة الفعلية وعدم فعاليتها؛
- - غياب الجودة والنوعية؛
- - غياب الترشيد الاقتصادي والمقاييس العلمية.